جامعة العين
AL AIN UNIVERSITY

برنامج دكتوراه الفلسفة في القانون

الوصف المختصر للمساقات

م	اسم المساق ورقمه	الوصف المختصر
.1	دراسات في القانون المقارن (0300701)	المنهج العام: يتضمن دراسة الأنظمة القانونية المختلفة، كالنظام القانوني اللاتيني والنظام القانوني الأنجلوسكسوني والمقارنة بينها، ويشمل دراسة طرق المقارنة المختلفة، كالمقابلة، والمضاهاة الوظيفية، والمقاربة. وكذلك دراسة القواعد العامة في القانون العام أو القانون الخص والتي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن تحديد موضوع معين من أحد الموضوعات المتخصصة في مجال القانون العام أو القانون الخاص، كالقانون المدني، أو القانون التجاري، أو قانون الإجراءات المدنية، أو القانون الدولي الخاص، أو القانون الجنائي، أو القانون الدولي العام، أو القانون الإداري، أو الدستوري، ومقارنة هذا الموضوع مع قوانين مقارنة عربية أو غير عربية يحددها مدرس المساق على ضوء الموضوع الذي تم اختياره.
.2	تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني (0300702)	المنهج العام: يشمل دراسة الأفكار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، والتي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، كاستخدام الذكاء الاصطناعي في الدعوى الجزائية بجميع مراحلها، والمسؤولية الجزائية عن استخدام الذكاء الاصطناعي، واستخدامات الذكاء الاصطناعي في البحث القانوني وتحليل العقود، والتحليلات التنبؤية وتوليد المستندات الآلي، وفي مجال الاستشارات القانونية الآلية وإدارة القضايا، والمراجعة القانونية الالية، والمساعدة في الإجراءات القضائية، وكشف التهديدات السيبرانية وحماية البيانات القانونية، وأخيراً في مجال العقود الذكية والمساعدة في الصياغة القانونية.
.3	دراسات قانونية باللغة الإنجليزية (0300703)	General Content: This course provides doctoral students with an advanced and critical study of maritime law, combining a broad understanding of the general framework with in-depth exploration of specialized topics. It is designed to strengthen students' ability to analyze maritime legal issues, evaluate international conventions and domestic legislation, and contribute original research to the field of maritime law and practice. Subject-Specific Content: This involves an advanced, specialized study of a chosen topic in maritime law, such as maritime collision law (liability, apportionment of damages, and international conventions).
.4	أصول الصياغة والكتابة القانونية (0300704)	المنهج العام: يشمل دراسة ماهية الصياغة والكتابة القانونية بوجه عام وأهميتها وأنواعها، فضلاً عن دراسة بعض الموضوعات التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص كالتعريف بالعقد وتقسيماته وأركانه وآثاره وانتهائه. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال الصياغة والكتابة القانونية مثل الصياغة القانونية للتشريعات واللوائح، والمذكرات، والأحكام القضائية، والعقود.
.5	أصول تفسير التشريعات (0300705)	المنهج العام: يشمل دراسة بعض الموضوعات التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص، وهي: التعريف بالتشريع وعناصر القاعدة القانونية وأصول الصياغة القانونية للتشريعات والتعريف بالتفسير، وأنواعه، ومدارسه، وأسبابه. المنهج الخاص: مجموعة من أهم القواعد الأساسية في تفسير القانون.
.6	البحث القانوني المقارن (0300706)	يتألف المساق من قسمين رئيسيين: نظري وتطبيقي متقدم. القسم النظري: يركّز على دراسة متعمقة في المناهج البحثية المعاصرة في القانون، وتحليل المقاربات المنهجية المتقدمة، مع مناقشة الفلسفة الكامنة وراء مناهج البحث ونقد الاتجاهات التقليدية. كما يتناول الأسس المعرفية والأخلاقية للبحث القانوني، إضافة إلى الجدل المعاصر حول إنتاج المعرفة القانونية والتداخلات البين-تخصصية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية. القسم التطبيقي المتقدم: يهدف إلى تدريب الطلبة على تصميم مشروع بحثي أصيل يسهم في تطوير المعرفة القانونية. ويتضمن ذلك تحديد المشكلات البحثية، وصياغة أسئلة وفرضيات مبتكرة، واختيار المنهج الأنسب، وبناء خطة بحث متكاملة. كما

		يدرّب الطلبة على التحليل النقدي للمصادر، واستخدام قواعد البيانات القانونية العالمية، وتوظيف أدوات البحث الكمي والكيفي، واستخلاص النتائج التي تضيف قيمة علمية جديدة. ويتابع المساق التطبيق العملي عبر عرض ومناقشة مشاريع الطلبة، وصقل مهاراتهم في الكتابة الأكاديمية للنشر في الدوريات المحكمة.
.7	**قانون المعاملات المدنية (0301701)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في قانون المعاملات المدنية التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره، كدراسة القواعد العامة في المسؤولية المدنية، من حيث أنواعها وأركانها. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال المعاملات المدنية مثل المسؤولية المدنية للطبيب، المسؤولية المدنية للأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي، المسؤولية عن فعل الغير، شرط الاعفاء من المسؤولية، عقد اقتسام الوقت، البيع على الخارطة، المصلحة في عقد التأمين، التعويض عن الضرر الأدبي، التعويض عن الاضرار الناشئة عن استغلال الفضاء، التعويض عن الاضرار الناشئة عن السيارات ذاتية القيادة، تطبيقات المسؤولية الموضوعية.
.8	**القانون التجاري (0301702)**	المنهج العام: يشمل دراسة أحد الموضوعات المرتبطة بالمقرر الخاص في القانون التجاري والتشريعات المرتبطة به كالعقود التجارية، والعمليات المصرفية، والمحل التجاري، والأوراق التجارية، والشركات التجارية، وغيرها من المواضيع ذات الصلة. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد موضوعات القانون التجاري والتشريعات المرتبطة به، كالاستحواذ على الشركات التجارية، والاندماج بين الشركات التجارية، وأحكام إعادة الهيكلة والإفلاس، وحوكمة الشركات التجارية، والعمليات المصرفية الإلكترونية، وعقد النقل البحري للبضائع والأشخاص، والنظام القانوني للوكالة التجارية، والتأجير التمويلي، والأصول الافتراضية وغيرها من المواضيع التي تتصف بالحداثة، حيث يتم دراستها وتحليلها وفق أحكام القانون الإماراتي مقارنة مع غيره من التشريعات الأخرى.
.9	**قانون الإجراءات المدنية (0301703)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في قانون الإجراءات المدنية التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال قانون الإجراءات المدنية مثل محكمة الجلسة الواحدة، ومحكمة الدرجة الواحدة، ونظام الرجوع عن قرارات وأحكام محكمة النقض، والمحاكم المتخصصة في القانون الإماراتي، ودعوى الخبرة، واستخدام تقنية الاتصال عن بعد في الإجراءات المدنية (التقاضي بالطريق الإلكتروني) ، واستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التقاضي، ووقف تنفيذ القرارات والأحكام القضائية، والنظام الإجرائي للحجز التحفظي على المدين.
.10	**القانون الدولي الخاص (0301704)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في القانون الدولي الخاص التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال القانون الدولي الخاص، كالمسائل المتعلقة بتنازع القوانين والقانون الواجب التطبيق على موضوعات معينة، والاتجاهات الدولية في مجال القانون الدولي الخاص، وموضوعات الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم والاتجاهات الدولية في هذا الصدد، وتنفيذ الاحكام القضائية الأجنبية وأحكام التحكيم، والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بها، وموضوعات تتعلق بالمركز القانوني للأجانب، والموطن، وموضوعات تتعلق بقانون الجنسية، وغيرها من الموضوعات ذات الصلة بالقانون الدولي الخاص.
.11	**الوسائل البديلة لتسوية المنازعات (0301705)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة للوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وذلك بدراسة ظاهرة البطء في التقاضي وعدم فعالية تنفيذ الأحكام في بعض الأحيان، وكذلك الخصائص العامة للوسائل البديلة لتسوية المنازعات، وأنواعها. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال الوسائل البديلة لتسوية المنازعات مثل التوفيق كوسيلة ودية لتسوية المنازعات، الوساطة القضائية، الوساطة الاتفاقية، النظام الإجرائي لخصومة التحكيم، اتفاق التحكيم، تنفيذ أحكام التحكيم الوطنية والأجنبية، دور الأطراف في تسوية المنازعات العقدية.
.12	**الملكية الفكرية (0301706)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في الملكية الفكرية التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال الملكية الفكرية مثل دور الملكية الفكرية في حماية الاستثمار، دور الملكية الفكرية في تحقيق المنفعة العامة، دور الملكية الفكرية في تحفيز الابتكار، دور الملكية الفكرية في حماية المستهلك، حماية الملكية الفكرية في عصر التقنيات الرقمية، الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، تسوية منازعات الملكية الفكرية، الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف، إدارة العلامات التجارية، الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي.
.13	**القانون الدستوري (0302701)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في القانون الدستوري التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره.

		المنهج الخاص: يتضمن دراسة تحليلية ومقارنة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال القانون الدستوري مثل تفسير النصوص الدستورية، والحوكمة الدستورية، والدعوى الدستورية، والرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومبدأ سمو الدستور، والديمقراطية الرقمية، ونظم الانتخاب، والسلطات الدستورية.
.14	**القانون الإداري (0302702)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في القانون الإداري التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة تحليلية ومقارنة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال القانون الإداري مثل العقود الإدارية الالكترونية، والقرار الإداري الالكتروني، وسائل الاثبات أمام القضاء الإداري، والدعوى الإدارية، والمرفق العام الالكتروني، والدومين العام، والوظيفة العامة.
.15	**القانون الجنائي (0302703)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في قانون الجرائم والعقوبات- التدابير الجزائية التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي مثل الإبعاد عن الدولة كأحد التدابير الجزائية المقيدة للحرية.
.16	**القانون الدولي العام (0302704)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في القانون الدولي العام التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال القانون الدولي العام مثل: الحماية الدولية للاجئين، وحماية الكابلات وخطوط الأنابيب البحرية وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومدى انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني على الهجمات السيبرانية، ودور المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، والتدخل الإنساني ومسؤولية الحماية (R2P)، والقانون الدولي لمكافحة الإرهاب وتمويله، وحماية حقوق الإنسان في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة.
.17	**المالية العامة والتشريعات الضريبية (0302705)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة في المالية العامة والتشريعات الضريبية التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة لأحد الموضوعات المتخصصة في مجال المالية العامة والتشريعات الاقتصادية، مثل تطور نظام المالية العامة ودور الدولة في مختلف الانظمة الاقتصادية المعاصرة، وكذلك تأثير العولمة على تطور المالية العامة والتشريعات الاقتصادية خاصة الضريبية منها.
.18	**قانون حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي (0302706)**	المنهج العام: يشمل دراسة القواعد العامة والمبادئ الأساسية للقانون البيئي الدولي والوطني التي ترتبط بموضوع المنهج الخاص الذي سيتم اختياره. المنهج الخاص: يتضمن دراسة متعمقة للتشريعات والسياسات المتقدمة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال مكافحة التغير المناخي، مع التركيز على المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 بشأن الحد من تأثيرات التغير المناخي، بما يشمل: أهداف القانون ونطاق تطبيقه، آليات التخفيف والتكيّف، السجل الوطني لأرصدة الكربون، آليات تعويض الكربون، أنظمة القياس والإبلاغ والتحقق، خطط التكيّف، وآليات التعاون الدولي. كما يتناول المسؤولية الدولية المترتبة عن الأضرار البيئية، والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لعام 1992 واتفاق باريس لعام 2015، بالإضافة إلى دور القضاء الوطني والدولي في حماية البيئة.